

التحديات التي يعاني منها النظام السياسي الصيني داخليا :

يواجه النظام السياسي في الصين مجموعة من المشاكل المتعلقة بالبيئة الداخلية للبلاد والتي تتداخل في تكوينها مجموعة من العوامل سواء كانت اقتصادية , سياسية , سكانية وبرزها :

اولا: مشكلة التفاوت بين المناطق الشرقية والغربية :

ساهم الاعتماد على التكنولوجيا في المناطق الشرقية من البلاد الى استقرار شركات التكنولوجيا المتقدمة فيها وقد ادى ذلك الى شيوع نمط الانتاج الصناعي في تلك المناطق ما انعكس على زيادة انتاجيتها وارتفاع مستوى ايراداتها قياسا بالمناطق الاخرى , في حين بقي الطابع الزراعي الصفة المميزة للمناطق الغربية من البلاد المعتمدة على التكنولوجيا البدائية , ادى ذلك الى تركيز 57% من انتاجية البلاد في المناطق الشرقية و26% في العاصمة بينما لا تتجاوز اسهامات المناطق الغربية 17% , وفيما يخص الاستثمارات الاجنبية فأنها تتركز في شرق البلاد بنسبة 84% والعاصمة 9% اما غرب البلاد فلا تتجاوز 4,6% , وهذا ماساهم بتفاوت مستوى الدخل والمعيشة بين شرق البلاد وغربها وترك اثاراً سلبية على المستوى الاجتماعي والامني فيها , كما تخضع المناطق الغربية لنظام المركزية الشديدة مع هيمنة مؤسسات الدولة على الحياة العامة على العكس من ذلك في شرق البلاد اذا تتمتع باللامركزية الادارية الاكثر ميلاً للانفتاح .

ثانياً: البطالة والهجرة الداخلية :

ساهم انضمام الصين الى عضوية منظمة التجارة العالمية WTO عام 2001 في توسع الاستثمارات الاجنبية الهادفة الى العمل في المجال الصناعي داخل البلاد , الا ان هذا التوسع بالرغم من انه شكل دعماً كبيراً للاقتصاد الصيني الا انه زاد من المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي , ولاسيما الفلاحين اذا ادى ذلك الى قصور الحكومة في دعم القطاع الزراعي وهو ما ادى الى نتائج سلبية على شريحة واسعة من المجتمع وصلت الى اكثر من 45% , دفع انتشار البطالة بين الفلاحين الى الهجرة الداخلية من غرب البلاد الى شرقها , اذ وصل عدد المهاجرين في عام 2006 الى 100 مليون فلاح , وارتفع هذا العدد عام 2009 الى 130 مليون فلاح , لتصبح الحكومة امام تحدي كبير لتوفير فرص عمل لأكثر من 20 مليون فرد سنوياً لاسيما بعد ارتفاع نسبة البطالة الى 9%.

ثالثاً: المشكلة السكانية :

تعاني الصين من تفاوت متعاضم بين السكان والموارد , اذ تؤمن الزراعة القوت اليومي لحوالي 35% من السكان وذلك لان مساحة الاراضي المخصصة للزراعة لا تشكل الا 7% من مساحة البلاد الكلية , مع ارتفاع الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع الواحد , اذ تتجاوز المعدلات العالمية بثلاثة اضعاف , اذ ان التطور العلمي الذي شهدته البلاد في مجالات الصحة قلل من نسب الوفيات , كما تعاني البلاد من نسب الشيخوخة المرتفعة (القوى غير المنتجة) والتي تشكل 30% من مجموع السكان وهو ما يتطلب من الحكومة وضع اجراءات جديدة للأعوام المقبلة من شأنها معالجة مشكلة شيخوخة التي بدأت بالتزايد في البلاد.

رابعاً: الصلاحيات الإدارية :

تتمثل في إعطاء الحكومة المركزية سلطات واسعة تجاه المحليات في مجالات عدة منها وضع الخطط وصياغتها، ترتيبات الميزانية، قرارات الاستثمار، وتوزيع المخصصات المالية والقروض، وتحديد مواقع المشروعات، وتوفير الدعم، وقد أدى التردد في حسم اللامركزية الادارية إلى ظهور حالات فساد مالي ، وأطرافها من رؤساء المستويات المحلية، ومن يعلوهم في الهيكلية الادارية وأبرز هذه الحالات هي انتشار قضايا التهرب الضريبي .

خامساً: الأقليات الدينية :

البوذية تمثل الديانة الرئيسة للصين ، حيث يدين بها أكثر من 130 مليون نسمة من إجمالي السكان ، وبالإضافة إلى البوذية هناك عدة ديانات ومذاهب أخرى رئيسية مثل التاوية والإسلام والبروتستانتية والكاثوليكية ، وفي هذا الإطار هناك ملاحظة هامة، وهي أن الأديان السماوية الثلاث (اليهودية- المسيحية- الإسلام) والتي جاءت إلى الصين من خارجها، لم تجد بسهولة مكاناً لها هناك ، ولم تجد فرصاً أكبر لاكتساب المزيد من الأتباع في ضوء حالة العزلة التي فرضتها الصين على نفسها قرونًا طويلة ، وفي ضوء سيطرة عقائد أخرى غير سماوية على الصين ، وارتباط الثقافة الصينية بهذه العقائد.

التحديات التي يعاني من النظام السياسي اقليميا :

أولاً: الحركات الانفصالية في اقليم شينجيانغ:

من اهم المشكلات التي شهدتها الصين خلال السنوات الاخيرة هي اعمال العنف وعدم الاستقرار في اقليم شينجيانغ الذي تقطنه غالبية مسلمة من الأيغور ، اذ ترفض السلطات الصينية الاعتراف بحقوقهم وتمنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية فيما يطالب الايغور بالحرية والاستقلال الذاتي الحقيقي والحكم بالشريعة الاسلامية وممارسة حقوقهم التي كفلها الدستور بلا تقييد.

ثانياً: مسألة التبت :

التبت وعاصمتها (لاهاسا) جزء من الأراضي الصينية تبلغ مساحتها مليون و220 الف كم مربع ، تعرف رسمياً بإقليم التبت تسكنه قومية التبت الذين يدينون بالبوذية في بلد تغلب عليه الكونفوشيوسية ، وتطالب الصين دول العالم بالاعتراف بها جزءاً من اراضيها ، يقودها (الدالاي لاما) الذي يمارس سلطاته من مدينة (دار امسال) في الهند الذي ترى فيه السلطات الصينية شخصاً صينياً يعيش في المنفى ليمارس أنشطة انفصالية ضد بلده ، ان الكثير من دول العالم لا ترغب بالتدخل في القضية لاسيما مع خفض سقف المطالب من قبل الدالاي لاما للحكومة الصينية ، وتصاعد الخلافات بين ابناء الاقليم انفسهم ، بالرغم من ان التبتيين يعولون على الدعم الامريكي والاوربي لتحقيق مطالبهم وكسب الاعتراف الدولي باستقلالهم .

ثالثاً: تايوان :

تايوان المعروفة رسمياً بجمهورية الصين الوطنية ، كانت قبل عام 1949 جزءاً من دولة الصين الشعبية الكبرى ، تعد تايوان عضواً مؤسساً في منظمة الأمم المتحدة.

- من الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن إلى أن تم تغيير المقعد إلى جمهورية الصين الشعبية عام 1971 بناءً على قرار الأمم المتحدة.
- كان سبب نقل عضوية مجلس الأمن إلى الصين على خلفية اعتبار جمهورية الصين الموحدة هي الكيان السياسي الذي كان يسيطر على كل منهما قبل الحرب الأهلية الصينية التي انتهت بسيطرة القوميين على جزيرة تايوان ،
- نظام الحكم في تايوان نصف رئاسي .
- تأسست جمهورية الصين الشعبية عام 1911 من قبل "الكومينتاغ" والحزب القومي الصيني عندما كانت الصين مقسمة بين معسكرين (الكومنتانغ والشيوعيون).
- عندما أسس الكومينتاغ جمهورية الصين، اتخذوا من تايوان عاصمة لها.

- شهدت الصين حرباً أهلية دارت بين الشيوعيين (جمهورية الصين الشعبية) والكومينتانغ (تايبوان) وانتهت بتأسيس الشيوعيين لجمهورية الصين وعاصمتها بكين عام 1949.
- تسعى الصين إلى إعادة السيطرة على تايبوان.

التحديات التي يعاني من النظام السياسي دولياً: (الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية) :

الصراع الأمريكي الصيني، لا ينحصر فقط في التجارة ، بل يتعداها إلى أبعد من ذلك ؛ في السياسة وعلى مناطق النفوذ في العالم، وفي سباق التسلح ، وهو صراع لن يتحول إلى مجابهة عسكرية، هذا الصراع هو أشد من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في القرن العشرين هو صراع بين ندين اقتصاديين ، يحاول كل واحد منهما التوسع في مناطق النفوذ الاقتصادية والتجارية، وما يرتبط بهما، على حساب مساحة نفوذ الآخر؛ باستخدام جميع ما في حوزته، أو ما يحاول أن يحوزه في جهات المعمورة الأربع .

الصين لا تسعى كما كان الاتحاد السوفيتي؛ يسعى إلى نشر الماركسية اللينينية في كوكب الأرض، بل تعمل جاهدة على فتح أسواق العالم لها، وبالذات في افريقيا وآسيا ومناطق أخرى، وضمان استمرار تدفق المعادن والطاقة (النفط والغاز) التي هي بحاجة ماسة لهما.

استخدمت في هذا المسار أو في هذا التوجه؛ مشروع الحزام والطريق ، الصين يساعدها في هذه السياسة امتلاكها لكتلة مالية ضخمة، وهي في ازدياد مستمر، بالإضافة إلى أنها لا تمتلك قواعد تستلزم منها الإنفاق عليها، إلا قاعدة واحدة يتيمة في جيبوتي، بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية التي لها أكثر من 140 قاعدة منتشرة في جميع بقاع الكرة الأرضية، ما يجعلها تخصص الكثير من موازنتها العسكرية لهذا الهدف.